علو الاسناد لان مصنف المستخرج لو روى حديثا مثلا من طريق البخاري لوقع
انزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج مثاله ان ابا نعيم لو روى حديثا
عن عبد الرزاق من طريق البخاري او مسلم لم يصل اليه الا باربعة واذا رواه
عن الطبراني عن الدبري بفتح الموحدة عنه وصل باثنين وكذا لو روى حديثا
في مسند الطيالسي من طريق مسلم كان بينه وبينه اربعة شيخان بينه وبين
مسلم ومسلم وشيخه واذا رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه وصل
باثنين والاخرى زيادة الصحيح فان تلك الزيادات صحيحة لكونها
باسنادها قال شيخ الاسلام هذا مسلم في الرجل الذي التقى فيه اسناد
المستخرج وبين ذلك الرجل فيحتاج الى نقد لان المستخرج لم يلتزم الصحة
في ذلك وانما جل قصده العلو فان حصل وقع على غرضه فان كان مع ذلك
صحيحا او فيه زيادة فزيادة حسن حصلت اتفاقا والا فليس ذلك همته
قال وقد وقع ابن الصلاح هنا فيما فر منه من عدم التصحيح في هذا الزمان
لانه اطلق تصحيح هذه الزيادات ثم عللها بتعليل اخص من دعواه وهو كونها
بذلك الاسناد وذلك انما هو من ملتقى الاسناد الى منتهاه تنبيه
لم يذكر المصنف تبعا لابن الصلاح للمستخرج سوى هاتين الفائدتين وبقي
له فوائد اخر منها القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة ذكره ابن الصلاح
في مقدمة شرح مسلم وذلك بان يضم المستخرج شخصا اخر فاكثر مع الذي
حدث مصنف عنه وربما ساق له طرقا اخرى الى الصحابي بعد فراغه من الصحيح
استخراجه كما يصنع ابو عوانة ومنها ان يكون مصنف الصحيح روى
عمن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل
الاختلاط او بعده فيبينه المستخرج اما تصريحا او بان يرويه عنه من طريق
من لم يسمع منه الا قبل الاختلاط ومنها ان يروي في الصحيح عن
مدلس بالعنعنة فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع فهاتان فائدتان
جليلتان وان كنا لا نتوقف في صحة ما روي في الصحيح من ذلك غير مبين
ونقول لعل مصنفه اطلع على انه روي عنه قبل الاختلاط وان المدلس سمع
لم

لم يخرجه فقد سأل السبكي المزي هل وجد لكل ما رواه بالعنعنة طرق مصرح
فيها بالتحديث فقال كثير من ذلك لم يوجد وما يسعنا الا تحسين الظن
ومنها ان يروي عن مبهم كحدثنا فلان او رجل او فلان وغيره او غير
واحد فيعينه المستخرج ومنها ان يروي عن مهمل كمحمد من غير
ذكر ما يميزه عن غيره من المحدثين ويكون في مشايخ من رواه كذلك من
يشاركه في الاسم فيميزه المستخرج قال شيخ الاسلام وكل علة اعل بها حديث
في احد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده وذلك
كثير جدا فائدة لا يختص المستخرج بالصحيحين فقد استخرج محمد
ابن عبد الملك بن ايمن على سنن ابي داود وابو علي الطوسي على الترمذي وابو
نعيم على التوحيد لابن خزيمة واملى الحافظ ابو الفضل العراقي على المستدرك مستخرجا
لم يكمل الرابعة من مسائل الصحيح ما رواه الشيخان بالاسناد
المتصل فهو المحكوم بصحته واما ما حذف من مبتدا اسناده واحد
واكثر وهو المعلق وهو في البخاري كثير جدا كما تقدم عدده وفي مسلم
في موضع واحد في التيمم حيث قال وروى الليث بن سعد فذكر حديث ابي الجهيم
ابن الحارث بن الصمة اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بير جمل
الحديث وفيه ايضا موضعان في الحدود والبيوع رواهما بالتعليق عن
الليث بعد روايتهما بالاتصال وفيه بعد ذلك اربعة عشر موضعا رواه
متصلا ثم عقبه بقوله ورواه فلان واكثر ما في البخاري من ذلك موصول
في موضع اخر من كتابه وانما اورده معلقا اختصارا ومجانبة للتكرار
والذي لم يوصله في موضع اخر مائة وستون حديثا وصلها شيخ الاسلام
في تاليف لطيف سماه التوفيق وله في جميع التعليق والمتابعات والموقوفات
كتاب جليل بالاسانيد سماه تغليق التعليق واختصره بلا اسانيد في اخر
سماه التشويق الى وصل المهم من التعليق فما كان منه بصيغة الجزم
كقال وفعل وامر وروى وذكر فلان فهو حكم بصحته عن المضاف
اليه لانه لا يستجيز ان يجزم بذلك عنه الا وقد صح عنه عنه لكن لا يحكم